

## ليبيا: الأزمة الخفية لزواج القاصرات

تونس، 5 ديسمبر 2024 – ضمن حملة الستة عشر يوما العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة، تعرب المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والشبكة الليبية لمناهضة التعذيب عن قلقهما البالغ إزاء استمرار زواج القاصرات في ليبيا. أدت مبادرات الدولة، مثل صندوق تيسير الزواج الذي أنشأته حكومة الوحدة الوطنية، إلى تفاقم الظاهرة، مما أدى إلى زيادة تعرض القاصرات لانتهاكات عديدة منها حقنهن في التعليم والصحة والعرضة للعنف الجنسي ومحدودية الفرص الاقتصادية، بالإضافة لعدم وجود برامج حماية اجتماعية ونفسية للناجيات والمطلقات القصر.

"كل يوم، أشعر بأنني محاصرة. سجين في منزلي.  
أتوق إلى الحرية، للحصول على فرصة لأعيش حياتي الخاصة"

لا يزال زواج القاصرات ممارسة سائدة في المجتمع الليبي، متأثرا بالتقاليد الثقافية والأعراف المجتمعية التي تسمح بزواج الفتيات دون سن 18 عاما. يحدد القانون رقم 10 لعام 1984 بوضوح 18 عاما كحد أدنى لسن الزواج، مع ذلك يمكن للتراخيص القضائية أن تتحايل على هذا القانون، مما يسمح بزواج الفتيات القاصرات. تؤثر هذه الممارسة، التي غالبا ما تتم فيها الضغوط المجتمعية والأسرية، على الفتيات اللواتي لا تتجاوز أعمارهن 15 عاما، اللواتي يجبرن على الزواج، مع وجود أدلة تظهر أن العديد من الفتيات ينجبن أطفالا حتى في سن 14 عاما.<sup>1</sup>

في هذه المسألة، يتمتع قضاة الأمور المستعجلة بدائرة الأحوال الشخصية بالمحاكم الليبية بسلطة منح تصاريح الزواج بالقاصرات. يعتبر هذا التفويض القضائي الذي يعتمد على قرار غير موضوعي من قاض بعينه شرطا أساسيا لصلاحية عقد الزواج بقاصر. يهدف هذا الحكم بشكل نظري إلى حماية المصالح الفضلى للقاصرات، ولتمكين القضاة من السلطة التقديرية لتقييم ضرورة الزواج وفائدته، لكن الحكم لا يعتمد على أدلة طبية أو نفسية أو اجتماعية وإنما على نظرة عامة من قبل القاضي لبنية القاصر الجسدية. وكثيرا ما يتم تجاهل هذه التقييمات من الناحية العملية، حيث قد يصدر القضاة تراخيص تحت الضغط، لا سيما من الأباء، الذين يتولون الوصاية على بناتهم. بناء على ذلك، غالبا ما تمنح تراخيص الزواج دون تقييم شامل لرفاه القاصر أو حالتها الصحية أو المعايير الأساسية للضرورة والمنفعة. علاوة على ذلك، لا تزال الضغوط الاجتماعية تشكل محركا مهما لممارسة زواج القاصرات في ليبيا. تواجه الفتيات اللواتي يرفضن عروض الزواج أو يقاومن الضغط العائلي عواقب وخيمة، بما في ذلك النبذ أو الاستبعاد من الدعم الأسري أو حتى الانتقام.

بالنسبة لأولئك الذين يستسلمون لهذه الضغوط، فإنهم غالبا ما يعانون من مجموعة من النتائج السلبية، مثل إيقافهن عن الدراسة، والحمل المبكر، والتبعية الاقتصادية، والعنف المنزلي، والطلاق، والصدمة النفسية. في الواقع، معدلات وفيات الأمهات أعلى بشكل مثير للقلق بين العرائس القاصرات في ليبيا بسبب عدم نضجهن الجسدي والعاطفي، الذي غالبا ما يتفاقم بسبب محدودية التعليم والوعي الذاتي. غالبا ما ترتبط الخسائر الجسدية والنفسية العميقة التي تتعرض لها الفتيات الصغيرات بمثل هذه المخاطر الطبية الشديدة، التي تحدث أثناء الحمل والولادة، مثل الإجهاض المتكرر والولادات المبكرة وزيادة احتمال الولادة القيصرية.<sup>2</sup>

ساهم صندوق تيسير الزواج،<sup>3</sup> الذي أنشأته حكومة الوحدة الوطنية، في زيادة عدد حالات زواج القاصرات. يجذب الصندوق، الذي يقدم منحة زواج بقيمة 40,000 دينار (أي حوالي 8,700 دولار)، موزعة بالتساوي بين الزوجين، بشكل خاص العائلات التي تعاني من ضائقة مالية شديدة بسبب النقص الواسع في السيولة النقدية في ليبيا منذ عام 2014. أدى هذا الضغط الاقتصادي، الذي تفاقم بسبب تقييد الوصول للخدمات

<sup>1</sup> زواج القاصرات في ليبيا، العربي، 3 نوفمبر 2018

<sup>2</sup> زواج الأطفال في ليبيا: تجاهل من قبل المجتمع، غير محمي بموجب التشريعات، المفكرة القانونية، 7 مايو 2019

<sup>3</sup> موقع صندوق تيسير الزواج في ليبيا.

المصرفية، إلى اللجوء إلى زواج القصر كوسيلة للحصول على القيمة المالية التي يقدمها الصندوق. قد تنتظر بعض العائلات أيضا إلى الزواج المبكر كوسيلة لتقليل مسؤولياتها المالية و التخلص من مسؤوليات تقديم الرعاية الابوية.

بحسب رسالة صادرة عن المستشار محمد الحافي، رئيس المحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى بتاريخ 15 سبتمبر 2021، موجهة إلى رئيس حكومة الوحدة الوطنية، انتقد فيها قرار منح الزواج<sup>4</sup>، محذرا من أن إبرام هذه العقود ليس مخصصا للأغراض التي تسعى إليها الشريعة الإسلامية والأعراف، بل قد تكون النية هي الحصول على التعويض المالي المنصوص عليه لكل طرف في عقد الزواج.

يزعم الصندوق تمكين الشباب الليبي وتعزيز التماسك الاجتماعي بعد عقد من الانقسام السياسي، إلا أنه واجه انتقادات لفشله في تضمين ضمانات قانونية ضد زواج الفتيات القاصرات. في غضون بضعة أشهر فقط من إنطلاقه، تم تسجيل ما يقرب من 940 حالة زواج خلال الربع الأخير من عام 2021، العديد منها تضمن فجوات عمرية كبيرة بين الزوجين، حيث وصل أوسعها إلى 38 عاما وأجبرت بعض الفتيات اللواتي لا تتجاوز أعمارهن 12 عاما على الزواج<sup>5</sup>. إن هذه الممارسة تتجاهل المخاطر النفسية والجسدية الكبيرة التي تتحملها العرائس المراهقات، اللواتي يواجهن مخاطر متزايدة مثل زيادة معدل وفيات الأمهات والمشاكل النفسية، مثل الاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصدمة. إلى جانب الارتفاع الملحوظ في معدلات الطلاق منذ انشاء صندوق تيسير الزواج. وفقا لتقرير نشره موقع "داتا بانداز" المختص بمعدلات الطلاق في العالم. احتلت ليبيا المركز الأول بين الدول العربية<sup>6</sup> لعام 2024.

تؤثر ممارسة زواج القاصرات على الفئات السكانية الهشة، مثل النازحين داخليا<sup>7</sup> والمجتمعات عديمة الجنسية في ليبيا. يلجأ المهجرون، الذين يعيشون في كثير من الأحيان في ظروف محفوفة بالمخاطر، إلى الزواج المبكر كوسيلة للاستقرار المالي، حيث ينظرون إلى منح الزواج الحكومية على أنها حل مؤقت للضائقة الاقتصادية. بالمثل، ترى المجتمعات المحرومة من الحق في الجنسية، التي تعجز عن الحصول على الخدمات الأساسية، أن زواج القاصرات هو استراتيجية عملية، إن لم تكن ضرورية للتعايش على إجراءات الزواج القانونية والقيود العمرية، لا سيما في جنوب ليبيا، حيث ينتشر الزواج العرفي. بعد إرساء الزيجات العرفية وولادة الأطفال، غالبا ما يسعى الأزواج إلى الاعتراف القانوني بعقد الزواج ونسبهم من خلال المحاكم. تسمح لهم هذه العملية بإضفاء الطابع الرسمي على علاقتهم وتأمين الحقوق القانونية لأنفسهم ولأطفالهم. في المقابل، تميل مناطق شمال ليبيا إلى النظر إلى هذه الممارسات بشكل سلبي، حيث تنبذ الأعراف المجتمعية الزواج العرفي بشكل عام.

لا يزال العدد الدقيق لحالات زواج القاصرات في ليبيا غير معروف بسبب غياب سجلات المحاكم الرسمية أو عدم القدرة على الوصول إليها. يمكن أن تعزى هذه الفجوة في الوثائق إلى حد كبير إلى الصراع السياسي وحالة الانقسام الدائمة في البلاد منذ عام 2014. بلغ عدد المستفيدين من صندوق تيسير الزواج في ليبيا 50,000 فرد منذ صرف المنحة بمبلغ تجاوز 2 مليار دينار ليبي. يسعى الأشخاص الذين يريدون الحصول على المبلغ المالي للدفع بالفتيات اليافعات للزواج المبكر، مما أدى إلى زيادة حالات الطلاق. بين عامي 2021 و 2024، تم إبلاغ المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بزيادة كبيرة في معدلات الطلاق في جنوب ليبيا، خاصة بين القاصرات المولودات عام 2008. بحسب المصدر نفسه، سجلت المحاكم الجزئية في المدن الجنوبية سبها البوانيس وبراك و ونزريك وأم الأرنب ومرزق و بنت بيه وأوباري و غات ما يقارب 21 ألف و 89 حالة طلاق – وهو ما يمثل 30% إلى 40% من إجمالي حالات الزواج في هذه المناطق. بالإضافة إلى ذلك، وثقت المحاكم 1,390 حالة مصرح بها لزواج الأطفال تشمل قاصرين دون سن 18 عاما خلال نفس الفترة.

على الرغم من جهود منظمات المجتمع المدني المحلية، مثل حملة "ليس قبل 18 عاما"<sup>8</sup>، فشلت السلطات الليبية في اتخاذ خطوات فعالة لمعالجة قضية زواج القاصرات. تشكل العواقب الصحية السلبية التي نوقشت سابقا انتهاكات لحقوق الطفل، على النحو المبين في اتفاقية حقوق الطفل،

<sup>4</sup> رسالة محمد الحافي إلى رئيس حكومة الوحدة الوطنية 18 سبتمبر 2021

<sup>5</sup> زواج القاصرات في ليبيا غلاف تشريعي بورقة ودعم حكومي بالمال، القدس العربي، 6 نوفمبر 2021

<sup>6</sup> ترتيب معدلات الطلاق بين الدول العربية لعام 2024

<sup>7</sup> التمييز القائم على النزوح الذي يعيق الوصول إلى الوثائق الشخصية، صدى، 16 سبتمبر/أيلول 2024

<sup>8</sup> مكافحة زواج الأطفال في ليبيا من خلال حملة "ليس قبل 18"، المعهد الوطني الديمقراطي، 20 يناير 2022

و بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب<sup>9</sup> و الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، و اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلا أن الحكومة الليبية أبدت تحفظاتها على الاتفاقية الأخيرة. تتعلق هذه التحفظات بالمادة 2 المتعلقة بالتمييز ضد المرأة، والفقرتين (ج) و (د) من المادة 16 اللتين تتناولان مبدأ المساواة الذي يتعارض مع قوانين الأحوال الشخصية المستمد من الشريعة الإسلامية.

تحت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب و الشبكة الليبية لمناهضة التعذيب الحكومة الليبية على اتخاذ تدابير فورية و شاملة لمكافحة زواج القاصرات من خلال:

- حظر زواج القصر دون سن 18 سنة في جميع الظروف.
- منع استخدام منح صندوق تيسير الزواج كحافز لزواج القصر، بما في ذلك إنفاذ القيود العمرية المفروضة بالفعل للأهلية.
- تنظيم حملات توعية وطنية لتنقيف المجتمعات المحلية حول الآثار القانونية والصحية لزواج القصر، مع التركيز على المناطق المعرضة لمخاطر عالية خصوصا الجنوب الليبي.
- تقديم المساعدة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية للمجتمعات الهشة للتخفيف من اعتمادها على زواج القاصرات .
- تعزيز خدمات الصحة النفسية والإرشاد للفتيات المتضررات بسبب الزواج المبكر.
- إنشاء برامج شراكة مستدامة بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لدعم الفتيات المعرضات للزواج المبكر.
- تعديل التشريعات الوطنية لتتوافق مع المعايير الدولية المنصوص عليها بالاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي صادقت عليها ليبيا خصوصا بما يتعلق بزواج القصر.

تدعو المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب و الشبكة الليبية لمناهضة التعذيب الحكومة الليبية إلى تبني هذه التدابير كجزء من التزام ثابت بدعم حقوق الاطفال ورفاهيتهم، و جعل القوانين والممارسات الوطنية- متلائمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المعمول بها.

<sup>9</sup> صادقت ليبيا على [اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة](#)، و على [اتفاقية حقوق الطفل](#) عام 1989. كذلك انضمت ليبيا للميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته عام 2000.. و بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب عام 2004.